

مع انها لا بد وان تكون من ملائمت المشبه و لا بد من حد من ما زاد على فريضة المصحة و  
 سياتي اجواب عن هذا الاعتراض في القسم اول اعني هذا لتقليل كون صواب القيد ما ذكر  
 لان قريضة المصحة لا يؤول في الحكم او يرمي فانها لا تكون المشبه وهذا لتقليل لتقليل  
 وقد يجاب عن الاعتراض السابق على المصحة واصل الجواب ان الذي لم يتركه قوله  
 زاد على فريضة المكينة وانما قلنا هي ان يذكر الشيء بلفظ غير لوقوعه في صحتها فحينئذ  
 او تقيد بالاول فلو قلنا انما قلنا هي ان يذكر الشيء بلفظ غير لوقوعه في صحتها فحينئذ  
 وقيل ان ذلك انما زاد على المصحة و لكن غير باطخو لوقوعه في صحتها فحينئذ  
 وسهلا على غير شريح القاضى فقال انك لسبب الشهادة فقال الرجل انما لم تجهد  
 عني فالتى سوغ تجهد لشهادة هو رعاية السوط واما الثاني فلقوله صحتها  
 تجيء بلفظ صحتها للشك وان لم يكن قد تقدم لفظ الصبح لان فريضة الحال التي هي  
 سبب النزول من غسل المصحة ان اولادهم في الماء الاصفى رت على ذلك كما تقول لم يصب  
 الاشجار اعرس كما يبرهن ثلاثة تزياد صفتنا المعرف ويجوز ان يجاب ايضا بان الاصل  
 في القيد بيان الواقع و لا يصح شك ان في ذكرها تنبيه على ان هذه المحطات كما يجب  
 ان تكون زابرة على المنهات و يجب ان تغتفر الزيادة في غيرها ما سواها لكن عندها من  
 المصحات كما في البرية بالمشقة المصحة وفي ان شريح بالكسبة الى الكسبة او لم يكن كما  
 في شريح المصحة وجزء المكينة كمن يدعى يسمى فهو معنى ما قبله الا ان غاير  
 بينها في اللفظ فتنها في العادة وقال شريح في انهم انما كان ذلك تأكيد للتشبيه المستفاد  
 الكافي كما يسمى في تأكيد لفظي لان مودى الثاني مستفاد من مودى الاول ما زاد على  
 فريضة المكينة قبل ان يكون الاول بقوله فريضة الخبيثة لان فضيلة عما تقدم ان كان  
 زابرا على فريضة المكينة داخل في فريضة الخبيثة بعد شريح كما ان ليس لان  
 بل لاني في عدم شريح ان يكون زابرا على فريضة المكينة وفريضة الخبيثة وروى  
 بان فريضة المكينة صحيحة استقارة خبيثة وهي لانتم الاقرب بينها هي متضمنة لقوتها  
 فالزائد على الخبيثة زابرا على فريضة فلا حاجة الى المصحة بالزيادة على فريضة  
 من الملائمت بيان ما واللعين والمهود الملايمات المتقد ذوات الى ذلك المش  
 بقوله ان ملائمت المشبه قد بعين وانما الطوق في الملائمتها ولم يبقه كافي او او  
 ليصل فريضة المكينة على الماه كمن الثلاثة قال العلامة العطار وبقى انه اشترك  
 بين المصحة والمكينة لا يختص بكونه في الشريح بل يتصل بالتحريم والاطلاق فخص  
 البيان بالتحريم وايضا اشتركت ان يكون بين التشبيه والحال فلم يبين  
 عليها كما نض على المصحة والمكينة هذا حاصل ما بحثه الصمام واجيب عن  
 الاول

الاول كما حاصله انما خص الشريح بالذم تنبيه على ان الشريح ينبغي ان يمتد من بين  
 سائر الجرميات والمحطات الا وافق ما قصد من الاستقارة بخلاف احوبه واول حال  
 احوبه يعلم بالمقايضة عليه وعنه الثاني بان الاشتركت بين التسمية والحال ليس  
 كما خص فيه وذلك لان الرسالة موضوعة في تحقيق الاستقارة كما تقدم في شرحه في الخطبة  
 فلذا سكنت عندها على كل من اذع بذلك ما يتوهم من ان ذلك عند السكالي من ملائمت  
 المشبه فانها من ملائمتها حتى في منزهة لان الصورة الوهية التي استعملها لفظ  
 القديمتي ملائمتها الى الاربعة في منزهة على احد الاقوال وهو قول الخطيب وان عليه  
 هذا لا يخصص الاقوال وانما انتم بمنزلة ليضف اليه الشريح فيكون مقدر على الاستقارة  
 كما في المثال الاول وقد يكون مؤخر في المثال الثاني واللسان لمعقارة تخيلية اي  
 لان قولنا اختصاصا من النطق والاطفار والمحال بعض الاطفار وهو نوع في  
 التفسير ان كانت فريضة تخيلية ان سواها كانت معناه عند السكالي ومعناه عند السلف  
 والخطيب ولنا عند صاحب الكسبان ومن تبعه في بعض المواد كما في خطبة المكينة او تقدم ان  
 الختم انما اذا لم يكن كشيء تابع لشيء رادو المشبه كان باقيا على حقيقة وكان انما اشبه  
 استقارة تخيلية وذلك كما في مثال المكينة فثبت بطلان فان المكينة في هذا المثال ليس اما تابع  
 يشبه رادو المشبه بمعنى المشبه المحال حتى يستألف لفظها له فبقي على معناه الحقيقي والتاب  
 استقارة تخيلية وثبتت يجوز ان يكون شريحا للابيات كما يجوز ان يكون شريحا للمكينة  
 ويجوز ان يكون مستفادا لوجهي شريحا للمخالك عند ذهاب السكالي ويكبر شريحا  
 للتخيلية عند فالمداد بالتخيلية في كلام الماتن تخيلية السلف والسكالي كما تقدم  
 الواو ان رتبك الى ان لا يصح اجتماع كونها تخيلية متا وتحقيقة بناء على حقيقة مناهي صاحب  
 الكسبان والسكالي بخلاف السلف والخطيب القائلين باللائمة هو خلاف الحق جعل فريضة  
 هذا على ما سألنا في المعنى ان الاقوال اختصاصا جعل فريضة الا ان يقال في ذلك على قول  
 السهم صام من ان المودى ولو جعل فريضة وما بعد جعل شريحا ان حقوقه يعقله  
 اما الاستقارة فتشريح يفصل بالعملة ولا بقوله يجوز ويجوز على طرفي اللين والشرك  
 وتيقن ان زاد تخيلية السكالي والسلف في قوله ولا للتخيلية فهو يعني ان الاستقارة الفريضة  
 شريحا سواء كانت فريضة المكينة كما في تفصونه عمدا لاسم لو كان في رتبة اسلا والبد والتخيلية  
 السكالي ايضا تصريحا فتر شريحا مصرحة عن ان قلت اذا كانت تصريحا فغير فريضة  
 اجيب بان ذوات كانت استقارة لا تحتاج لفريضة لانها فريضة المكينة فالواجب احتياج الفريضة  
 كما في فريضة ايضا استقارة تحتاج الفريضة وهكذا ويلزم التسلسل واللازم باطل فكلما  
 ملزمه او تقول ان نفس كونها فريضة مفعول عن القريضة لان كونها فريضة مستلزم استقامتها  
 في ذواتها وضمت له واستعمالها بما ثابتهما لغيرها هو معنى استقامتها فاستقامتها معقولة  
 من جعلها فريضة افاده المجرول ليس ذلك ما زاده المصنف التعليل بقوله الالف الخبيثة الخ